العرب
الإثنين 2020/08/17
السنة 43 العدد 11792

مناهضو اتفاق الرياض يجيّشون الشارع الجنوبي لإسقاطه

إخوان اليمن يواجهون المجلس الانتقالي عبر منصة الائتلاف الوطني

التمسك بما بقي من الشرعية

موجة المظاهرات التي تشهدها مدن بجنوب اليمن خلال الفترة الحالية تعتبر امتدادا للمعركة السياسية والعسكرية الشرسة التي دارت بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوى مناهضة له منضوية ضمن الشرعية بقيادة الرئيس المعترف به دوليا عبدربّه منصور هادي. وقد جاءت تلك المظاهرات لتعكس عدم رضا أطراف سياسية يمنية مدعومة إقليميا على اتفّاق الرياض وما أسنده للمجلس الانتقالي من مكانة ودور.

عدن – فتح خصوم المجلس الانتقالي الجنوبي معركة جديدة ضدّ المجلس، ميدانها الشارع هذه المرّة، بعد أن فشلت المعارك العسكرية في إفراز غالب ومغلوب، وبعد أن نجحت السعودية راعية اتّفاق الرياض بين المجلس والحكومة الشرعية في وضع الاتفاق على سكّة التنفيذ بتثبيت وقف إطلاق النار واختيار محافظ ومدير أمن لعدن والشروع في تشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين شمال اليمن وجنوبه.

ورأت قوى مناهضة للمجلس الانتقالي الجنوبي، على رأسها جماعة الإخوان المسلمين الممثلة بحزب الإصلاح، في تنفيذ الاتفاق انتصارا للمجلس واعترافا بوجوده كجزء أساسي في المشهد السياسي وطرف فاعل في صياغة مستقبل اليمن، فلجأت إلى الشارع لتعطيل الاتّفاق من خلال تسيير مظاهرات شعبية في عدد من المدن تحت شعار رفض احتكار المجلس لتمثيل محافظات جنوب اليمن.

واختار الإخوان الاختباء تحت جبّة ما يعرف بـ"الائتلاف الوطني الجنوبي" لاستئناف المعركة ضدّ المجلس الانتقالي بعد أن واجهوه في السابق سياسيا وعسكريا تحت يافطة الحكومة الشرعية التي يمتلكون تمثيلا وازنا داخلها.

ووصلت موجة التظاهر التي بدأها الائتلاف الوطني الجنوبي مؤخرا في أبين وتعز وسقطرى، الأحد، إلى مدينة عتق مركز محافظة شبوة شرقي العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، حيث تظاهر الآلاف من أنصار الائتلاف رافعين شعارات مناهضة للمجلس الانتقالي ومؤيدة للرئيس المعترف به دوليا عبدربّه منصور هادي، ومطالبة بدولة اتّحادية.

وجاء في بيان صادر عن التظاهرة أنّ "الفعالية تأتي في ظل مساع لفرض المشاريع الانقلابية بقوة السلاح في الشمال (في إشارة إلى الحوثيين) والجنوب (في إشارة إلى المجلس الانتقالي).

كما ورد في البيان "أن تلك المساعي تستهدف بالدرجة الأولى الشرعية الدستورية ومشروع الدولة باعتباره الإطار الجامع لكل أبناء الوطن"، معتبرا أنّ "الشرعية المسنودة بالإرادة الشعبية والمدعومة بالقرارات الدولية التي يقودها الرئيس هادي، هي الشرعية المعبرة عن تطلعات الشعب".

كما عبّر المتظاهرون عن "تمسكهم بالتمثيل العادل والكامل في مشاورات الرياض المتعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة وكافة الترتيبات السياسية".

ومن جهتها تقول مصادر يمنية تصف نفسها بـ"المستقلّة" إنّ الكثير من سكان مدن الجنوب الذين يشاركون في التظاهرات يخرجون للتعبير عن سخطهم على سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تكاد تنعدم الخدمات في غالبية تلك المدن ويتفشى الفقر والبطالة، إضافة إلى سوء الأوضاع الأمنية.

وتؤكّد ذات المصادر أن أطرافا سياسية تستغل غضب الشارع لتمرير شعارات ومطالب خاصة بها، مرتبطة بأجندتها السياسية.

ويقول مصدر محلّي في عدن طالبا عدم الكشف عن هويته، إنّه "لو تركت حرية التظاهر لسكان جنوب اليمن لخرجوا عن بكرة أبيهم للتعبير عن سخطهم وغضبهم من جميع الفرقاء السياسيين والسلطات القائمة بغض النظر عن ولائها وانتمائها".

محمد الغيثي

كل التحركات غير مجدية.. ملف شبوة حسم باتفاق الرياض

ونهاية يوليو الماضي أعلن التحالف العربي بقيادة السعودية، آلية لتسريع تنفيذ اتفاق الرياض، تتضمن تخلي المجلس الانتقالي عن الإدارة الذاتية التي كان أعلنها سابقا في عدد من مناطق جنوب اليمن، وتشكيل حكومة كفاءات مناصفة بين الجنوب والشمال، وخروج القوات العسكرية من عدن، وفصل قوات الطرفين في أبين.

وتعليقا عن تظاهرة الأحد غرّد صالح الجبواني وزير النقل اليمني المستقيل المعروف بخصومته الشديدة مع المجلس الانتقالي الجنوبي ومناهضته لاتفاق الرياض عبر حسابه في تويتر قائلا "هذه مليونية شبوة التي يعمل البعض في قيادة الشرعية على نزع الغطاء السياسي عنها بتسليم الجمل بما حمل للانتقالي وإسقاط عناصر قوّتها داخل الشرعية".

وعلى الطرف الآخر علّق القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي أحمد عمر بن فريد على التظاهرة بالقول "أكثر ما يثير السخرية أن أنصار ما يسمى بالدولة الاتحادية ينثرون أجزاء عزيزة من أموالهم المنهوبة من المال العام على مظاهرات في الجنوب في حين أنهم لم يحاولوا قط أن يخططوا لمظاهرة تأييد لهم في صنعاء أو ذمار أو حجة أو إب أو غيرها"، وأضاف في تغريدات عبر تويتر "السؤال هو مع من ستكون دولتكم الاتحادية المزعومة؟".

وجاءت تظاهرة، الأحد في عتق، مواصلة للتظاهرات التي نظّمها مؤخرا الائتلاف الوطني الجنوبي في مدينة لودر كبرى مدن محافظة أبين شرقي عدن ضدّ المجلس الانتقالي.

وينظر إلى التظاهرات في مدن جنوب اليمن باعتبارها محاولة لإسقاط اتّفاق الرياض في الشارع بعد الفشل في إسقاطه في كواليس السياسة ومنابر الإعلام وأيضا في جبهات القتال.

وقال نائب رئيس الإدارة العامة للشؤون الخارجية في المجلس الانتقالي الجنوبي محمد الغيثي "تعبر التحركات الهزيلة للإخوان والقوى الإقليمية الداعمة لهم في شبوة عن نواياهم للقفز على اتفاق الرياض"، مضيفا عبر حسابه في تويتر "كل هذه التحركات لن تكون مجدية، لأن ملف شبوة قد حسم وفقا للاتفاق" مذكّرا بما نص عليه الاتفاق وهو "تغيير المحافظ وعودة جميع القوات الى مواقعها السابقة قبل التي كانت فيها قبل أغسطس 2019 وخروج القوات العسكرية إلى الجبهات".

احتجاج إماراتي على تهديدات الرئيس الإيراني

أبوظبي – استدعت وزارة الخارجية الإماراتية القائم بالأعمال في السفارة الإيرانية في أبوظبي الأحد وسلّمته مذكّرة احتجاج على خلفية تهديدات وردت في كلمة للرئيس الإيراني حسن روحاني علّق خلالها على قرار الإمارات إبرام اتّفاق سلام مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها.

ونقلت وكالة مهر الإيرانية عن روحاني تهديده للإمارات بالتصرّف معها "بشكل مختلف"، إن هي فتحت أبواب المنطقة لإسرائيل، معتبرا أنّ الإمارات "ارتكبت خطأ كبيرا جدا.. لا يخدم أمنها".

واحتجاجا على تصريحات روحاني استدعت وزارة الخارجية الإماراتية الأحد القائم بالأعمال في سفارة إيران في أبوظبي إلى ديوان عام الوزارة حيث سلّمه السفير خليفة شاهين خليفة المرر مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، مذكرة احتجاج شديدة اللهجة على خلفية التهديدات الواردة في خطاب الرئيس الإيراني.

واعتبرت الخارجية الإماراتية في بيان "هذا الخطاب غير مقبول وتحريضيا ويحمل تداعيات خطرة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي".

كما نبهت المذكرة إلى "مسؤولية إيران تجاه حماية بعثة الدولة في طهران ودبلوماسييها وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وبناء على خلفية سوابق الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية الأجنبية في إيران".

وأكّدت أبوظبي "رفضها المطلق للغة الخطابات التحريضية من السلطات الإيرانية عقب الإعلان عن معاهدة السلام بين دولة الإمارات ودولة إسرائيل معتبرة ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية واعتداء على السيادة".

وأعلنت دولة الإمارات الأسبوع الماضي عزمها إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل وربط علاقات طبيعية معها، مؤكّدة أن تلك الخطوة تساعد في وقف استيلاء تل أبيب على الأراضي الفلسطينية وتخدم دفع عملية السلام باتجاه إنشاء دولة للفلسطينيين، لكن ردود الفعل على الخطوة الإماراتية اختلفت بين من رحّبوا بها وفي مقدمتهم مصر وعمان والبحرين، ومنتقديها وعلى رأسهم إيران وتركيا إضافة إلى السلطة الفلسطينية.

وتراوحت علاقات الإمارات مع إيران خلال السنوات الأخيرة بين التوتّر والفتور الشديد على خلفية ما تعتبره أغلب دول الخليج تدخّلات إيرانية في شؤون دول المنطقة مهدّدة لأمنها ومزعزعة لاستقرارها. وعلى الرغم من ذلك لم تنقطع الاتصالات بشكل صارم بين البلدين، حيث أجرى وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، مؤخّرا، محادثات عبر الفيديو مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تطرقت إلى مستجدات تفشي فايروس كورونا في المنطقة وقضايا أخرى.

حملة على الفساد تقطف رؤوسا كبيرة في الكويت

الكويت – أصدرت محكمة كويتية، الأحد، حكمين بالسجن على شيخ في الأسرة الحاكمة وضابط كبير في وزارة الداخلية، وذلك ضمن جهود تفكيك شبكات الفساد التي تشعّبت كثيرا في الكويت وأصبحت تضمّ مسؤولين كبارا وأعضاء في أسرة آل صباح الحاكمة.

ثروة يستنزفها الفساد

وقضت محكمة الجنايات بحبس العميد عادل الحشاش لمدة 30 عاما في قضية الاستيلاء على المال العام والمعروفة إعلاميا باسم "ضيافة الداخلية". كما عاقبت المحكمة الشيخ أحمد الخليفة، بالحبس لمدة عامين، ووقف تنفيذ الحكم بكفالة خمسة آلاف دينار بعد إدانته بجريمة الإهمال، في ذات القضيّة.

وألزمت المحكمة الحشاش وآخرين بإرجاع 120 مليون دينار (ما يعادل 392 مليون دولار) كما أمرت بمصادرة الأموال والعمولات التي تحصّل عليها الضابط وعزله، كما قضت بعزل كل من إقبال الخلفان ووليد الصانع من الوظيفة العامة.

وترجع وقائع القضية إلى مطلع العام 2016 عندما كان الحشاش مديرا للعلاقات العامة حيث استغل وظيفته في اختلاس أموال الداخلية مع آخرين بحجة الصرف على مؤتمرات وضيافة وفود أمنية.

وصدر الحكم بعدما كانت المحكمة قد استمعت إلى مرافعة النيابة العامة، في الجلسة السابقة والتي نوهت فيها إلى الفساد الذي استشرى بشكل يستنزف الاقتصاد الوطني، وحذّرت ممّن يستخفون بمقدرات الشعب الكويتي والذين وصفتهم بمعدومي النخوة والأمانة. كما أوضحت أن هذه القضية كشفت عن طرق ملتوية وأساليب شيطانية في التزوير وغسل الأموال والاختلاس.

وكان الحشاش قد عرض في جلسات سابقة أمام محكمة الجنايات بواسطة محامي الدفاع دفع المبلغ المتهم باختلاسه، وهو 10 ملايين دينار (نحو 32 مليون دولار)، ليتم إطلاق سراحه إلى حين البت في القضية، إلّا أنّ طلبه قوبل بالرفض.

وتمكنت النيابة العامة سابقا من وضع يدها على أصول عقارية للضابط تقدر قيمتها بنحو 35 مليون دينار (نحو 113 مليون دولار) من أصل عشرات الملايين التي تم الاستيلاء عليها من المال العام.

وخلال السنوات الأخيرة، تحوّل تفجّر قضايا فساد كبيرة تتعلّق بنهب مبالغ طائلة من أموال الدولة إلى ظاهرة في الكويت. ومثّل تورّط شيوخ من الأسرة الحاكمة ومسؤولين كبار في تلك القضايا صفّارة إنذار بشأن تغلغل الفساد في مفاصل الدولة التي أصبحت البحبوحة المالية الكبيرة وراءها، بعد أن تناقصت الموارد المتأتية من النفط الذي تهاوت أسعاره بعد أن ظلّ لسنوات طويلة مصدر دخل ثري لخزينة الدولة.

وحفّز ثراء الواردات وحالة البحبوحة التي عاشتها الكويت لسنوات طويلة، على سرقة المال العام في ظلّ ضعف المؤسسات الرقابية للدولة، وفي مقابل تمتّع العديد من السرّاق بنوع من الحماية من قبل جهات سياسية غالبا ما تتبادل الخدمات بينها وبين أصحاب المصالح.

> **تحذير قضائي من استشراء الفساد بشكل يستنزف الاقتصاد وظهور «أساليب شيطانية» في التزوير وغسل الأموال والاختلاس**

وكان القضاء الكويتي قد فتح قبل أسابيع ملف قضية ما يعرف إعلاميا بـ"الصندوق الماليزي" المتهم فيها نجل رئيس الوزراء الكويتي السابق الشيخ جابر المبارك الصباح، وشريكه رجل الأعمال حمد الوزان، فيما لم تنته التحقيقات من قضية أخرى تتعلّق بتجارة الإقامات وتشترك مع قضية "الصندوق الماليزي" في أن شيخا آخرَ، متهمٌ فيها هو الشيخ مازن الجراح الصباح الوكيل بوزارة الداخلية.

وتنطوي هذه القضايا على قدر كبير من الحرج للسلطات في فترة بالغة الحساسية تتميّز بأزمة مالية ناتجة عن تراجع أسعار النفط وجائحة كورونا، ما يدفع بمعضلة الفساد مجدّدا إلى واجهة الأحداث ويزج بها في قلب الصراع السياسي الذي لا يهدأ والذي يبحث الخائضون فيه باستمرار عن فرص للانقضاض على خصومهم والإيقاع بهم.

وتثير قضايا الفساد حالة من القلق بما تشيعه من ارتباك في الحياة السياسية الكويتية وما تخلّفه من أثر سيء على سمعة البلاد الطامحة إلى إدخال إصلاحات عميقة على اقتصادها تحدّ من تبعيته شبه الكاملة لموارد النفط، الأمر الذي استدعى تدخل رأس هرم السلطة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للتنبيه إلى خطورة الظاهرة والدعوة إلى إنهائها، حيث طالب الشيخ صباح الأحمد في يوليو الماضي من الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالحزم في تطبيق القانون بالعدل والمساواة.